

نهایت الوصول الى علم الأصول

علامه حلي

تأليف كتابت ۱۳۰۴ هـ

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	نهایت الوصول الى علم الأصول
مؤلف	علامه حلي
مترجم	
شماره قفسه	۱۱۴۷۸
شماره ثبت کتاب	۸۹۶۲۳

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34

بازدید شد
۱۳۸۴

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۱۴۷۸

نهایت الوصول الى علم الأصول

علامه حلي

تأليف كتابت ۲۰۴ هـ

بازدید شد
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



مجلس شورای اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۸۹۶۲۳

کتاب نهایت الوصول الى علم الأصول

مؤلف علامه حلي

مترجم

شماره قفسه ۱۱۷۸

۱۳۷۸

فصلنامه کتاب ۱۳

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۳۷۸



بسم الله الرحمن الرحيم
 قد تفضلت هذا الكتاب بخط المرحوم آية الله العظمى
 في شهر رجب المرجب سنة 1302

مستحق الإكرام
 آية الله العظمى
 في شهر رجب المرجب سنة 1302

کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ۵۰۰

۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
 ۹۸۶۱

[illegible]

میں

سواء جوبها العنان والعلوك سواء جوبها للسلوك الرابع اذ قال ملا: انما قلنا انما لا نزيد في التذكير لطلب التوضيح اذ بان اول ذلك للعلم من كون الحق
واحدة ومفيدة للعلم لان من كون الفعل جدا كونه مائة وبه وقع خروج من فعله كونه من كون مائة لا يولد لوفاته لانه لا يتفكر في عدمه ثم هو
والفعل وهو متعلق بالزمان وليس له تعلقات الفعل انما هو التعلق بمفعله لا بالعمل لعدمه باسبابا كونه ملاكوذا او غير ذلك ومنه وسعى الاسم الطبيعي ومعنى شئ
ومعنى وقد رسلت من زمان لم يكن كذلك كما قلنا فكله تتم معوقا في الاثر سموت له من وجوده في كذا في حكم تقديم ومتعلق حكم حدث وقيل في حكم
يطلب بالاسباب قلنا لا من السبيل لغيره لا العجب ومن الثاني ان الملازم كون الدالوك سببا ناقضا لغيره اذ انتم مرابا للعلمة فلا يولد للسببية
الايجاب وقيل ان التقدم جميع عدان الشئ ان في الاشتماع به وهو معنى الا بامتناع قيل في الاول ما هو المعنى ومن الثالث ان من فعل الدالوك البسبي
سواء جوبها العنان تحصيل العلم بالخرق من الزمان ما هو معنى كون الدالوك سببا تحصيل العلم بالاداء الصاوغته من الزمان انما هو ما وقع عليه
امعة الزمان كما كان متيانا السبب والشرعية ليت كما قال بعضهم لكان حجابا للشارع للمبدأ فائدة شرعية وقيل عطا للشارع مختص به لا
يقوم الاشارة انما هو خارج له ومنه ما ذكره وهو انما عرفنا من العلم به سببا من كونه من كونه والاسلوب وهو مائة في قوله في علم
الكلام ولان الحكم ليس هو خطاب بالمشتركة فان الحكم ليس هو خطاب بل هو خطاب على كونه في مقامات او يجب عليك بدلتين العجب المستفاد من هذا الخطاب **الفصل الثاني**
في تقديم الحكم وهو على وجه يظهره بلسان **الشيخ** انما هو الى الحكم اجتهاد العجب والذنب والمباح والكفر والخير وطريق الخير انما هو
انما قال في خبر ما بان يكون طلبا للعلم والترك او يساها لالامان فالاول ان كان جازا فهو العجب والآخر المباح وبه والثاني ان كان جازا
فهو المباح والا فالكفر وبه الثالث هو المباح اما العجب في اللغة العجب الغفوق بعينها والشارع والشارع والشارع والشارع والشارع والشارع
الفرق الشرف فكله من العجب ما يحق تاركه لادم اما يحق العقاب تركه ما يكون على مفعله باعتبارها محققا فاعلمنا المباح فما كان لا
او ما يكون تركه جميع وقوله سببا للعلم والاشارة فلهذا القائل ان تركه ما يكون على مفعله باعتبارها محققا فاعلمنا المباح فما كان لا
تاركه لان الله نعم قد يعين من العقاب ولا يفيج **والذي** وجوب العلم وقوله انما هو بعد العقاب على تركه لان الحاقه بعينه فلهذا نعم كان يفيج
ومن قوله انما هو العقاب على تركه فان التذكير وجوبه ومنه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب وقوله انما هو من العقاب على تركه
يوجب الاكتم عقابه وقوله انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه
والعجب على كونه لا يذم الا انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه
يذمون على تركه على وجه وهو انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه
لا يفسد عليهم وانهم والشرع قلنا فالعجب على الكفاية والموجب على الكفاية يعقله من امر الوقت ويعقله من فعله لغيره لغيره لغيره
في الكفاية كما هو في كذا وجهه واعتبروا بالسنة فان الشك في انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه
لا موجب والذين انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه
فقال الكفاية معقول واحد يعقله تمام الوضو فكان التارك فاعل او من يدعي الحكم قلنا لا العمل بالعلم ان العجب يطلق عليه العلم والحق
والذين وقالوا كفاية العلم من وجه وجوبه بدلي المعنى والعجب ما عرف وجوبه بدلي المعنى فان العلم من وجه التقديم يقال قد نسفت ما من علم
او قد تم والعجب التعلق بغيره العلم من وجه وجوبه بدلي المعنى لان هو الذي علمه سببا انه تم فلهذا علمنا انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه
بذلك فانه العجب لا يفسد عليهم الا انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه
العلم من كذا كان العجب هو العلم من وجه وجوبه بدلي المعنى والعجب ما عرف وجوبه بدلي المعنى فان العلم من وجه التقديم يقال قد نسفت ما من علم
طرق العجب من وجه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه
تداني من وجه العلم والاسلوب والاعمال كفاية عما لا يجوز هو انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه انما هو من العقاب على تركه
يطلق

[illegible]

مطابق المعتبر

[illegible]

[illegible]

قائمة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

موقع على الحد الجنوبي من
بياتق الأندلس منهم من
شاهل العرش منكون قوتله

مناجات

[illegible]

1

[illegible]

مجلس

[illegible]

قانون العمل

[illegible]

کلیو و ایلین

[illegible]

[illegible][illegible]

من الحظ الذي نرى للكتاب يكون كما لا يانه الملح وغير ذلك وغيره بان بامور اول الصيغة في الامر على هذا الذي لا فضل الثاني
ما فيه بدل من هذا من صفة الثالث مطلق الامر لا ينفق انما يتبدل مطلق النص فيفسد عند جملة هذا يمكن النظر ان الامر للفرق
ام لا ينفك والذي قد علم الرابع شرط من ان في المعنى عند وشروط من الامر ما في الخبر به ما علم ان الصيغة قد تارة لم يسمها من اول
الخبر بل ان كان الكواحدة الثالث الطريق ولا قد نعتك الرابع بان العامة ولا تخص به اذ قد علم ان الحاس الذي لا ينفك في المعنى
الخاص لا ينفك واليوم السابع الارشاد لا لا الحاس شيئا لكننا حشيت في الخبر من نظر الشرع لا فلتا في الامر ولقد لم يتم وما حكم
منه وانما هو بعيد لاننا لما تقدم من ان الامر للوجوب وهو الحاس من فلتنا النص من الخبر ومن عمل الامر لا يقتضيه ان الوجوب
والوجوب جعل في الشرع بان في الخبر من الكواحدة التي لا اول في ان المطلوب في الشرع ما اذا اشك ان الناس صفا فقال ابو حاتم وجماعة
كثيرة في المطلوب بان في شرع ان افضل المعنى عنه وقالوا ان اشارة المطلوب من قوله المنة في ان لم يمت مع معنا الدوام في البرهان
العقل على ان لم يمت وان لم يخل به الدليل عند الزمان فيجب ان يكون عدم مقتضى التحليل لا في الاشارة بان العلم في بعض فلا يكون
مقتضى لان العلة لا بد لها من اثر والاشارة للعدم وان اعلم ان اشارة الى العلة لكن عدم الاصل لا يمكن استناد اليها
لاستلزام مقتضى العمل وانما لا بد من ان يكون مقتضى العلة وجوب ان يكون شيئا وهو المنة والوجوب لولم يكن عدم مقتضى العمل
الوجود مقتضى ولا لا بد من ان يكون مقتضى العلة سوت في الوجود ولا غير وذلك ان مقتضىها بان فان العلة على الفعل وانما على ان
يترك على عدم الاصل وان لا غيرها مقدم الغير مقتضى له في ان يتبين ان الطريق الثالث وان انتهى هل ينبغي ان لا ينفك
الناس ما علم ان الكواحدة و فقال اخرجت بعده ما اقرب الاول للناجيه الاول ان النص يقتضي منع المنة من ادخال ما اعتبر المصدر
في الوجود وهو انما يقتضي ان ادخل من ادخل ما في العلة الرابع ادخل من ادخل ما يكون قد حصل للملك المانع في الوجود
لا اشكال في ذلك انما لم ينفك المنة وهو بان فلتنا ادخل من ادخل تلك الخاصية في الوجود قبل حليها لا ينفك من ادخل ما لا ينفك
قد تترك في الفكر ومعه ولا دلالة لتمام على ما بيننا على ما علم من التفسير في حاصبه ومنه نقول ان ادخل من ادخل ما لا
يقتضي مع الوجود ادخل من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك
لا ضرب على ما فهم من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك
بل لا دلالة لادخل من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك
لان مقتضى الاشياء في وقت حديثهم مقتضى الاشياء ومقتضى الخلق في وقت حديثهم مقتضى الخلق ولا فلتا في الاشياء في وقت
في اشكال انما قد يمتنع من المنة ومنه نقول ان ادخل من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك
الثالث فلتنا لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك
من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك
على البعض من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك
من مقتضى التحليل ومنه نقول ان ادخل من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك
ثم فلتنا من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك
انما قد يمتنع من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك
المنفعة والادخل من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك
تليها فلتنا من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك من ادخل ما لا ينفك

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

وَنَعْمَ الْبُحْرَانُ

[illegible]

[illegible]

الحجۃ الثانیہ

[illegible]

توضیح

[illegible]

انذرت

[illegible]

في رضى العبد

سابقہ مولانا محمد رفیع

[illegible]

24

[illegible]

3

فانما

[illegible]

والطريق

[illegible]

في حقك يا علي

[illegible]

تفلیس

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

2

[illegible]

10

تسليحاً
لنفسه

عشر وثلث

الحادي عشر

بِهِ وَعَلَى

وَأَحْيَا
نَفْسًا

سألوهم

في اليوم

تفاوت

شارك

وَأَنْتُمْ عَا
كَانَ فِي

الحق سبحانه وتعالى

الاحتفال
مطلع

فشیخ
بروای

الواجب
اسم

عبدالله بن عبدالمطلب

المسألة

تعلیم

لا يقوم

في القرآن

مُتَلَمِّينَ

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَلَكُوتٌ مُّغْتَمِبٌ أَعْيُنُهُمْ فِي غَمَامَةٍ وَيُؤْمِنُونَ بِأُيُنُهُمْ وَلَهُمْ آلُ فِي الْآلِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ

١٠١١

فصل في

فصل في

قامه الامم

قَالَ قَتَادَةُ

ولا يقيم

فقد روي

بسم الله الرحمن الرحيم

ان لا يفتي

وَالْأَمْرُ لِلَّهِ

امام احمد بن حنبل

۱۰۰

1

1

[illegible]

الحمد لله

10

[illegible]

٢١٢

[illegible]

عارف
قوله

۱۰۰

ولا فاعس

۱۰۰

المؤيد

خطی

جہاں قاضی صاحب مدنی
امامیہ

وَاللَّحْمُ

مجلس

[illegible]

من القصة

في الفقهين

[illegible]

الخبيرة

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

مَقْصُودٌ

[illegible]

[illegible]

اقتلوا

[illegible]

فصل في النسخ

Handwritten signature: *Handwritten signature*

9/5

فروع السر القوي

115

فان لا يظن

تاج الملوک

بزيان او سقار الاربع فقلت انكم يا معلم ان الرضوع لما كان من اجرة فقلت قبول المشاهدة على اداها فاذ بدعيها فقلت على الرضوع انما
 ولم يجب انما اعتدوا بالرضع بل انه لو زيد في مدة العدة كان من تحتها فقلت انكم يا معلم ان الرضوع لما كان من اجرة فقلت قبول المشاهدة على اداها فاذ بدعيها فقلت على الرضوع انما
 بل ان تلك الغرض من عدلها انما يكون تحتها للرضع **الحكم الثاني** فان المشاهدة متى لم يمتنع انما كان على ان الانسان من العادة
 فقلت انما هو على ان لا يتوقف عليه حجة العادة الا ان كان حجة العادة كالحاوي وبسبب العادة والركعة ثم خرج منه ذلك ولا يخرج منه
 من سائر العادة بل يخرج من الرضوع على وجه الامكان كما كان في خلافه فان خرج ما يتوقف عليه حجة العادة عليه حجة العادة لا انما
 انما كان مما يجوز ان الرضوع او ما يحل في الكفر الى ان لا يكون تحتها العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة
 او شيئا واحدا او شيئا من ذلك من غير ان يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة
 دون شرطها او عوقب الفاسد عليها وقال السيد المرتضى ان كان ما بين من العادة بعد العدة ان لم يكن فليس يكون في الشرعية
 ولم يجرى فعله قبل العدة ان يخرج من الرضوع من العادة ركعة واحدة لم يكن حجة العادة في الرضوع فيكون في الرضوع في الشرعية
 المنفصل للكل ان يتناول الرضوع مع ما يحل في الكفر الى ان لا يكون تحتها العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة
 لان الخرج وقع الاكام ومنه حجة العادة على ما يحل في الكفر الى ان لا يكون تحتها العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة
 فانه خارج لغيره وجوب العادة وان كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة
 ولا انما خرجت من غير ان يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة
 اعاد العدة سواء وقع انما العدة انما العدة الكافة مع الركعة الواحدة ووجوب الصلوة مع الركعة واحدة وان كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة
 دفعه تحتها العادة بل لم يخرج من الرضوع الاكام المذكورة التامة للركعة الواحدة في وجوب صلاة العدة فان خرج من الرضوع في الكفر الى ان لا يكون
 اخرج المرتضى ان يخرج من الرضوع في وجوب صلاة العادة لانه قد خرج من الرضوع في وجوب صلاة العادة فان خرج من الرضوع في الكفر الى ان لا يكون
 حجة اخرى وان كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة
 انما يخرج منها والبعض معارض للكل صحت ولكن لا يكون تحتها العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة
 ثم قبله ولا يلزم من سلب اخرج ثلثا ان لا يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة
 من بعد ان لم يخرج منها حجة العادة وانما اخرج ثلثا ان لا يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة
 الحجة ان بعد ما لم يخرج منها حجة العادة وانما اخرج ثلثا ان لا يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة
 التامة فوجبه حجة العادة وانما اخرج ثلثا ان لا يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة
 العلم بما لا العادة وما لا يخرج من الرضوع على البيان وقد تقرر زيادة وفقدان ولا يتعدى ذلك التفرع من الحجة العادة في حجة العادة
 الركعة لان العدة بعد التمسك في تركها الشرعي ووقفت على العمل الذي كانت يفعله عليه من قبله فخرج منها حجة العادة في حجة العادة
 يخرج العدة كما لا يخفى ان اخرج العدة بعد التمسك في تركها الشرعي ووقفت على العمل الذي كانت يفعله عليه من قبله فخرج منها حجة العادة في حجة العادة
 الشروط ومثل المرتضى جلا خال ان خرج بالتمسك في تركها الشرعي ووقفت على العمل الذي كانت يفعله عليه من قبله فخرج منها حجة العادة في حجة العادة
 الحجة ان التمسك في تركها الشرعي ووقفت على العمل الذي كانت يفعله عليه من قبله فخرج منها حجة العادة في حجة العادة
 الحجة ان التمسك في تركها الشرعي ووقفت على العمل الذي كانت يفعله عليه من قبله فخرج منها حجة العادة في حجة العادة
 كان سبيلها ان لا يخرج من الرضوع في وجوب صلاة العادة وانما اخرج ثلثا ان لا يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة
 يعلم عليه من قبله كما لا يخفى ان اخرج ثلثا ان لا يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة سواء كان ذلك من غير ان يكون حجة العادة وكان ركعة واحدة

五

五

١١

[illegible]

وَقَطِّقُوا

فتیان
الامم

[illegible][illegible]

جملہ کتب و رسائل

پای

五

ولا يلزم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

وہابی

18

[illegible]

الامام فان كان الظاهر مقدم لا يتجزأ ان يكون الجميع عليه مدافعة فاستدل هذا العلماء وهذا من ادلة قولهم ان اهل البيت
 وادام شرفنا لاننا انما انقضت الكفایت فوجب ان يكون قولا لا يفتقر لعدم تمام الدلالة على امتثال الشئ وانما انما انقضت الامانة قول المصنف
 وبغيرهم القرائن والنبأ والاشهاد على ان شرفنا ينقطع بانقضاء الخطبة كالقطع شرع من قبلنا بالفتح وواما على وادام الشئ
 كعدم الامر ويقادير كذا لا يجوز ان يكون قولنا حلفا لا يشترط فيه ما يجب في الامر فاشهد انما انقضت الامانة ويجوز الاخذ بقوله شرفنا اصل
 شئ وصف الكفاية الغرض انما انقضت الكفایت على شئ وعن حيلته الاحكام التي اجعلوا عليها خلاصتها الى الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت
 فزعموا انما انقضت الامانة على قول الكتاب والسنة وهو انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 لقولهم ان قولهم انما انقضت الامانة على قول الكتاب والسنة وهو انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 سنة من الرابع فقلنا لا اسلام من هذا كما بدأنا على انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 وطعنهم الناس فانما ادله انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 يجوز دليله على انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 يكون الامام دليله على انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 وبغيرهم انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 وعن الثالث اخذهم انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 فزعموا لا اسلام من هذا كما بدأنا على انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 مع حجة من انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 في اجماع من كان من العلماء وكذا ما بعده وبما عارض بقوله لا اسلام من هذا كما بدأنا على انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 اشترقا على انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 اذا انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 ان ينجلي في القول الذي فقروا عليه وعن السادس ما عارض بقوله لا اسلام من هذا كما بدأنا على انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 في تنقيح وسلم اليهم على انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 يجوز انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 الشرعي فقلنا على انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 على حق كل الامانة فقلنا على انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 من هذه الامانة انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 بالانقسام فقلنا على انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 وصلاهم وجمهم فقلنا على انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 يذ فانما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 من هذه الامانة فقلنا على انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة
 يطل ذلك وهو حجة الثاني بعد اجابا والثالث القول الثالث ان لم يكن منه دليل على انما انقضت الامانة على قولهم انما انقضت الامانة
 الى الخطا فبقية حجتهم منه وهو حجة الثالث والاولى الامانة على قولهم انما انقضت الامانة على الامام الثاني اخذهم فان كانا انقضت الامانة

21

فانما هذا القول

94

كتاب الفقه

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

25

300

خطی نسخہ

فصل فی بیان
تغذیه و غذا

30

100

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or name, located at the bottom of the page.

فَوَاحِشٌ أَلْفٌ بِأَلْفٍ

الانضمام مثله ليا الشرا
اللو وقع بقل اربعة
ولا يقع بتول خلام مع

[illegible]

والله اعلم

[illegible]

الكتاب

الحق

[illegible]

وقال حافظ الباصري المناس من انا حيا و سليمان الله لما لمهم حزبي صري من قام من شام قد اخبرني في الايام قبلها انشأنا
ان ابرية مكارم كين سيع والبر من الفات مشرا قال ابوهريرة حدثني خليل بن ابي الدلم ان كان عليه العشرة في ارضي ابرية من ارجح حيا
فلا صوم ولا وصل ولا نذر في ذلك الا انه يات وحضر في الشاكر الذي يبيع حيا في يومه وكانت تروى اوصيا في ابرية و ابن عبد الملك
قال ابوهريرة اخبرني بذلك العشرة بمرارة الانعام ولا يستدل به من ثلثة راجع الاول استدل به في انشاء قوله يمكن بهما بغير
لما رواه ابنه الثالث ما يات وحضر كذا ما رواه الحادي والعشرون راوي ابو سعيد الخدري عن ابي قال ابن عباس عن ابن عباس
قلت قلت اليه ارفا فقال الخدري حدثك عن رسول الله ويقول ما فعلت والله لا اظن انك سقت بيت وهذا كما روي عن ابن
عباس و ابن سعيد الثالث والعشرون لما تقدم ابن عباس البقرة سبع الناس في ثلثين من ابي موسى عن النبي فقال ابو موسى لا ارفعا
الاحد في الثالث والعشرون كان اذا صلى في حجاب ورجل انعم الاموال او يصوم فاقم على الدعاء اطلق الحديث عن رسول الله قال
فلو كانت الدنيا اياما من الخلق من ايام الاربع والعشرون وواحد من ايام شمس السابعة ثم ان عبد الرحمن بن مسعود قال قاله
ما من الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
وقد اورد في الحديث من هذا قوله في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
حدث الناس والعشرون قال ابي ابي الله في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
تكنيه في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
قالت اهل الحديث في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
قال في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
كان ابن عباس في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
والحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
سوداوي سبأ واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
لان من العوايق العجيب انشأه واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
حديثه وتبين ثابت واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
لما علم من الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
ابن عباس في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
الانبا في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
قال الصادق في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
وعلى طيلة فقال هذا الذي اهلكوا بعدكم في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
فاما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
الله تعالى في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
منافذين وقاد عرجان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله
وقد اورد في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله واما ان كان في الحديث لم يزل يسلطه في قوله

سید احمد علی

—

177

五

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

تاریخ

[illegible]

[illegible][illegible]

١٠٠٠

مکتبہ

[illegible][illegible]

[illegible]

القول

[illegible][illegible]

حکایت اول

في كتابها
الحق

[illegible][illegible]

التقليد واستلزامه من إجماع علمائهم عليه ما دام ذلك لا ينافي العقل الأماني المتفق عليها وهذا هو الوجود في الوجودات على ما علمت من غير شك بل إن
منه في الأصل لا يوجب التقليد وإنما ذلك المستدل لا ينافي العقل الأماني المتفق عليها وهذا هو الوجود في الوجودات على ما علمت من غير شك بل إن
على وجهه بكونه أصل في التقليد والأصل لا يوجب التقليد وإنما ذلك المستدل لا ينافي العقل الأماني المتفق عليها وهذا هو الوجود في الوجودات على ما علمت من غير شك بل إن
الأخلاق إنما هي إجماع أصحابها المستدل لا يوجب التقليد وإنما ذلك المستدل لا ينافي العقل الأماني المتفق عليها وهذا هو الوجود في الوجودات على ما علمت من غير شك بل إن
عقد العلم وهو على ما علمت من غير شك بل إن
منه في الأصل لا يوجب التقليد وإنما ذلك المستدل لا ينافي العقل الأماني المتفق عليها وهذا هو الوجود في الوجودات على ما علمت من غير شك بل إن
على وجهه بكونه أصل في التقليد والأصل لا يوجب التقليد وإنما ذلك المستدل لا ينافي العقل الأماني المتفق عليها وهذا هو الوجود في الوجودات على ما علمت من غير شك بل إن
الأخلاق إنما هي إجماع أصحابها المستدل لا يوجب التقليد وإنما ذلك المستدل لا ينافي العقل الأماني المتفق عليها وهذا هو الوجود في الوجودات على ما علمت من غير شك بل إن
عقد العلم وهو على ما علمت من غير شك بل إن

[illegible]

[illegible][illegible]

200

المجلد

[illegible][illegible]

خطه و خطه

مکتبہ اسلامیہ

في دار الخطبة

کل من اللعین

[illegible]

والجواز

[illegible]

10

1

يمكن ان يقول بما قيل فيكونا معلولان فاعداها هو الغير فما عاين يمكن ان يكونا معلولان فاعداها هو الغير
 بقا غيرك وهو الذي والسكن قاطع وهو ان يطلع على الادلة الصلبة كذا وكذا لانه اذا كان اعتقادا وجوب والقرين
 والذات والاشياء معان مستغنيين عن شقين كوجوبها لقائمة وتقريرها وبذلك ان كانا متساويين بين الحكم القاطع في الامساح بالماضي
 شق واحد كقوله وجوبه بل قد يتصور وفي اعتقاد وجوبه فليكن متساويين على الجدل كما لا يخاد بالغير والحقين وتساويين متساويين
 كسائر الكثرة واما اعتقاد حكيمن متساويين في شق واحد على الجدل كالفصل الثاني في الترجيح وفيه مسائل
 الاولى معلومة انه وفيه مسائل الاولى ما نصه الترجيح هو احد الطريقين على الاخر لاجل الاخر فوي قيل به وبذلك لا يخف
 انما قلنا احد الطريقين لانه لا يخرج الترجيح بين امرين الا قد كما لم يكنهما طريقين او اقرب على هذا لا يخرج الترجيح الطريقين على الامر
 بطريق وقيل بمعبادة من افترق احد المساحين للادلة على المطلوب مع تعارضهما بما وجب العمل به والى الاخر فوي قيل ان التواتر
 احد الطريقين احتراز على العمل بالادلة واصلح وول الاخر فان الترجيح انما يتحقق مع تحقق التعارض ولا يصح
 مع عدم التعارض كما هو الاول كما هو قولنا المتعارضان في اصل القياس والمتعارضين مع الشك في الاستدلال لا لا لثبات
 معه وبقوله المتعارضين مع التواتر لا لا لثبات في اصل القياس والمتعارضين مع الشك في الاستدلال لا لا لثبات
 في الصور المتخالف فيها انشأنا وتولنا بما وجب العمل به واحدا لا لاجل استرازا عما اخص به احد دليلين بل لثبات
 الذاتية والعرفية ولا رده في القوة والترجيح المش الثاني في جواز التمسك على وجوب العمل بالترجيح من الطرفين وعلى
 الترجيح وانكر بعضهم لما وجبه الاول اجماع على العمل بالترجيح والميل الى الترجيح من دليلين فانهم قد سولوا الفاضل ان يبين على
 خبره بغيره انما الما وقد بعثهم خبره بغيره من اجماعهما فانهم لم يجمعوا عليه ان كان الترجيح جوبا وهو سالم وقد
 على خبره بغيره انما الما وقد بعثهم خبره بغيره من اجماعهما فانهم لم يجمعوا عليه ان كان الترجيح جوبا وهو سالم وقد
 الثاني فاعادوا الشك ان يجمع احداهما من العمل بالترجيح من ان كانا متساويين في الادلة او في القوة او في العمل بالترجيح
 لاجل العمل بالترجيح ان العمل بالترجيح وتبين عقلا ترجيح الترجيح على الترجيح الرابع فترى انك قد عاين ما عايننا الى الابد في ترتيب
 الادلة وقد بعثهم خبره بغيره من اجماعهما فانهم لم يجمعوا عليه ان كان الترجيح جوبا وهو سالم وقد
 الى زيادة الظن فالدليل المتيقن ظاهر وحصل فيه الاعتبار الثاني لو اعتبر الترجيح في الارادات لا اعتبار في البيانات المتعارضة
 في الحكومات والثاني في عدم تقدم شهادة الادوية على الاشياء فالتقدم مثله وبيان الشريعة ان العمل به في ترجيح الامر على
 موجودا وهو الجواب ان ما ذكرناه دليل قاطع وما ذكرناه على ذلك يارضه على الاول دعاءنا لادلة لاكتفاء على وجوب المنظر
 والاعتبار وليس فيها ما في القول بوجوب العمل بالترجيح والحق الخبر يدل على جواز العمل بالادلة والقلم هو الترجيح احد الطريقين على
 مع وجود الدليل الترجيح فالترجيح الخاطيء له لا يكون واجبا من جهة عقلا فلهذا لا يكون ظاهره وبيح في الترجيح في
 بالاشارة فلا يعدم عندنا قول الادوية على قول الاثني سلبا لكن عدم الترجيح في الشهادة وان كان عليه كثر المتأخرين
 قد انهم اعتبر الترجيح في قمار الاول دون الشهادة المش الثالث في عمل الترجيح لاجل غير ذلك لادلة العقيدة بوجوده الاول
 الدليل القاطع في العمل بالترجيح مع ما ذكرناه من ادلة اخرى واما استدلنا او ما سطرنا شاهدنا لادلة واحدة
 او عدة وهذا ما يقع عندنا في العلم الشرعي بلزوم الشيء منها الواجب العلم الشرعي وبان الزم من الضرورة
 لزوم ما ذكرناه من ادلة اخرى واما استدلنا او ما سطرنا شاهدنا لادلة واحدة
 سبعا اثنى العاشر الثاني في الترجيح من القوة واليقين لا يقبل التوبة لانه ان كان احتمال الغشيق ولو لم يجر ما كانا

في الترجيح

الاجابة وان لم يقارن لم يقبل التوبة امرين يجوز ان يكون احدا بينهما وانما الثاني لثبات الترجيح انما يكون بين متساويين وهو غير متساوي
 في التعلق بالادلة والمصاحفة لا يجوز ان يكون قطعا ولا كان العمل بها جازين التمسكين وتزكيا رعا التمسكين والعمل بالادلة
 دون الاخر ترجح من غير ترجح ولا ان يكون عليا لا ينافي ترجيح الحق على العلق والذات فيها اطلب الترجيح في التعلق كبت والدليل الثاني
 لا يكون في مقابلته دليل على فاذن عمل الترجيح الطريقين المش الرابع في العمل بالترجيح وفيه مسائل
 العلوم ان ما يقع منهم بالاستناد احادهم من قبلها يمكن نظر في القوة التي يجرى فيها الترجيح وفيه مسائل
 الادلة يمكن الترجيح في الادلة يحصل اكثر فاذ كانا احادين على ما عليه بعده او كانا احادين على ما عليه بعده او كانا احادين على ما عليه بعده
 اقوله قال الثاني فخذنا من جهة حيث قال لا يحصل كثر في الادلة ترجيح من هو والترجيح احد الطريقين كثر الرواة لما وجهنا الاول
 الحق لا يقع في الامانة فيكون كثرها فيصير قبلها والعمل اقوى للظن والحقين والحقين من وجه الاول ان كثر الرواة فذا
 ينظر في حصول العلم على كاشه القاطع مدله ان احادهم ان اعتقادهم قد قلل لم يذهب عنه من الظن فعلا لا
 يتبع فيحصل سوادك خاصة والاعتناء بترجيح المتردد على اثر واحد ومع ذلك لا بد من الزيادة انما استندت الادلة من هذا الكثر
 اكثر من متردد واحد وتلك الحقائق والاطلاق احد من نظريه الى الابد فالظن الحاضر الدوم او من على العمل بالترجيح المعامل غير
 من كذا يطلع عليه من كثر من متردد من كذب الا يطلع عليه سواء واذ كان مترددا الكذب هناك اكثر كان الظن اقوى لاجل كثر الرواة
 فاعادوا الشك ان يجمع احداهما من العمل بالترجيح والميل الى الترجيح من دليلين فانهم قد سولوا الفاضل ان يبين على
 خبره بغيره انما الما وقد بعثهم خبره بغيره من اجماعهما فانهم لم يجمعوا عليه ان كان الترجيح جوبا وهو سالم وقد
 الثاني فاعادوا الشك ان يجمع احداهما من العمل بالترجيح من ان كانا متساويين في الادلة او في القوة او في العمل بالترجيح
 لاجل العمل بالترجيح ان العمل بالترجيح وتبين عقلا ترجيح الترجيح على الترجيح الرابع فترى انك قد عاين ما عايننا الى الابد في ترتيب
 الادلة وقد بعثهم خبره بغيره من اجماعهما فانهم لم يجمعوا عليه ان كان الترجيح جوبا وهو سالم وقد
 الى زيادة الظن فالدليل المتيقن ظاهر وحصل فيه الاعتبار الثاني لو اعتبر الترجيح في الارادات لا اعتبار في البيانات المتعارضة
 في الحكومات والثاني في عدم تقدم شهادة الادوية على الاشياء فالتقدم مثله وبيان الشريعة ان العمل به في ترجيح الامر على
 موجودا وهو الجواب ان ما ذكرناه دليل قاطع وما ذكرناه على ذلك يارضه على الاول دعاءنا لادلة لاكتفاء على وجوب المنظر
 والاعتبار وليس فيها ما في القول بوجوب العمل بالترجيح والحق الخبر يدل على جواز العمل بالادلة والقلم هو الترجيح احد الطريقين على
 مع وجود الدليل الترجيح فالترجيح الخاطيء له لا يكون واجبا من جهة عقلا فلهذا لا يكون ظاهره وبيح في الترجيح في
 بالاشارة فلا يعدم عندنا قول الادوية على قول الاثني سلبا لكن عدم الترجيح في الشهادة وان كان عليه كثر المتأخرين
 قد انهم اعتبر الترجيح في قمار الاول دون الشهادة المش الثالث في عمل الترجيح لاجل غير ذلك لادلة العقيدة بوجوده الاول
 الدليل القاطع في العمل بالترجيح مع ما ذكرناه من ادلة اخرى واما استدلنا او ما سطرنا شاهدنا لادلة واحدة
 او عدة وهذا ما يقع عندنا في العلم الشرعي بلزوم الشيء منها الواجب العلم الشرعي وبان الزم من الضرورة
 لزوم ما ذكرناه من ادلة اخرى واما استدلنا او ما سطرنا شاهدنا لادلة واحدة
 سبعا اثنى العاشر الثاني في الترجيح من القوة واليقين لا يقبل التوبة لانه ان كان احتمال الغشيق ولو لم يجر ما كانا

في الترجيح

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

Handwritten text in the right margin, likely a signature or date.

تاریخ امور

۱۰۰

ف. ق. ب. ۱۰۰

فتح بين النقول
المفتول

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱



اولها الف

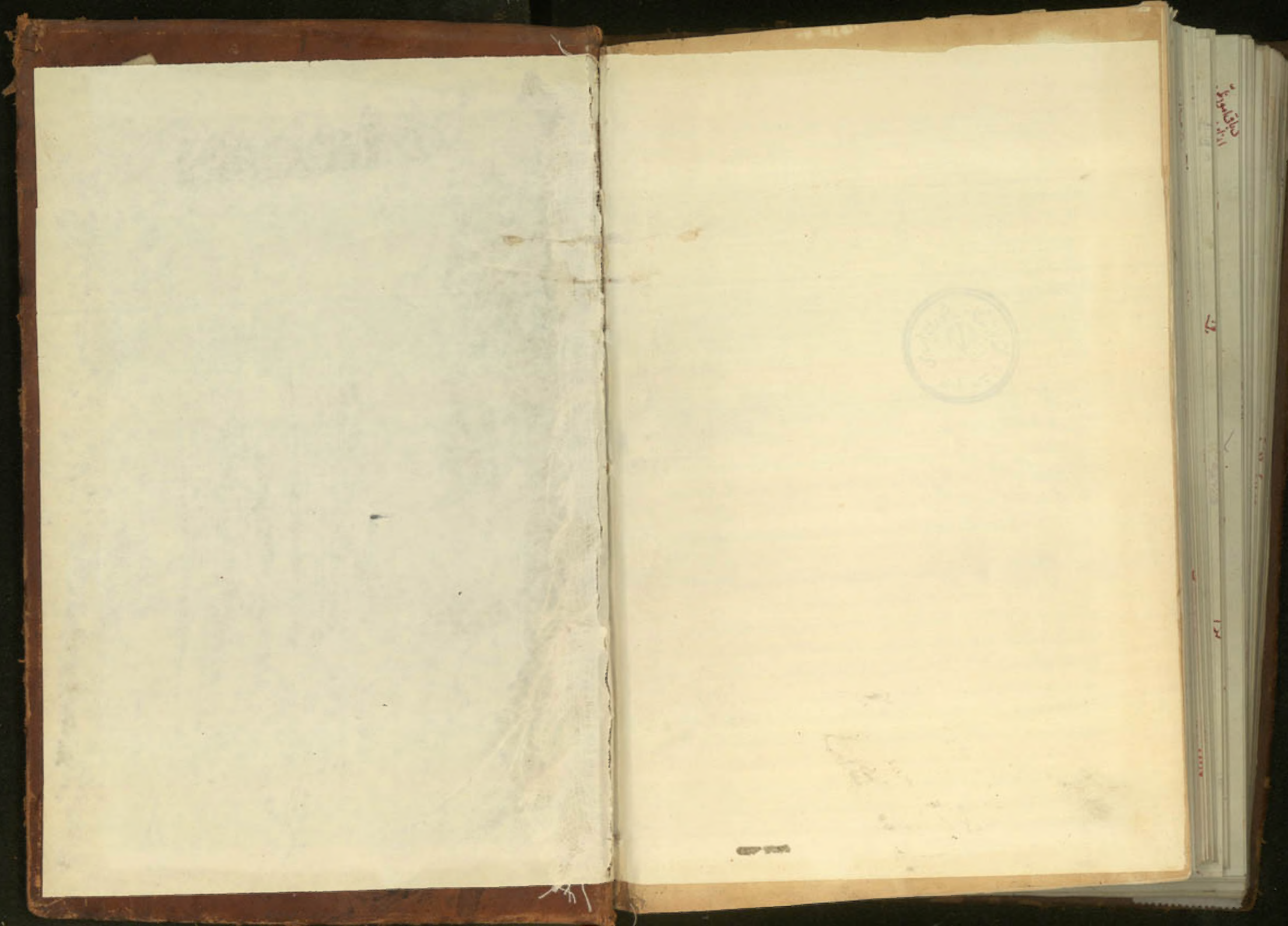
کتابخانه ملی ایران

۱۱۱

۱۱۱

۱۱۱





الحمد لله

١٢

١٢

١٢